



## الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تؤكد تصنيف المضارب لبنك البركة الجزائر

المنامة، **15 October 2019** - أكدت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) التصنيفات الممنوحة لبنك البركة الجزائر على النطاق الدولي، وذلك بدرجة "BBB- / A3" لتصنيف العملة الأجنبية ودرجة "BBB / A2" لتصنيف العملة المحلية. كما حافظت على التصنيف على النطاق الوطني بدرجة "A+ (dz) / A1(dz)". ولا تزال النظرة المستقبلية للتصنيفات الممنوحة بدرجة "مستقر".

تأسس بنك البركة الجزائر في عام 1991، وهو أحد مؤسستين مصرفيتين في الجزائر تعمل وفقاً لمبادئ المصرفية التشاركية، يمارس البنك عمله من خلال شبكة فروع تتكوّن من 31 فرع كما في نهاية عام 2018، ويمتلك حصة سوقية تبلغ حوالي 2٪ من إجمالي الودائع المصرفية في الجزائر.

يتكون هيكل ملكية البنك من مجموعة البركة المصرفية (ABG) وبنك الفلاح والتنمية الريفية (BADR) بنسبة 55.9٪ و 44.1٪ على التوالي. مجموعة البركة المصرفية (ABG) هي مجموعة عالمية رائدة تتمتع بحضور جغرافي واسع يمتد في 17 دولة، من ضمنها الجزائر وغيرها من الأسواق المالية الإسلامية الرئيسية في البحرين، تركيا، مصر، الأردن وغيرها. أما بنك الفلاح والتنمية الريفية (BADR) فهو أحد أكبر البنوك الحكومية في الجزائر ويمتلك حصة سوقية تبلغ حوالي 9.5٪ من إجمالي الأصول المصرفية في الجزائر مع التركيز بشكل خاص على تطوير قطاع الزراعة في البلاد وتعزيز التنمية الريفية.

لا تزال البيئة التشغيلية مليئة بالتحديات، فعلى الرغم من الانتعاش في مستويات نمو الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي، فقد ظلّ النمو الإجمالي مستقرًا بشكل أدنى من المستويات المحتملة، واستمرّ العجز المزدوج على الرغم من تدني معدلاته، كما أن حالة عدم اليقين السياسي قبل الانتخابات المقرّر إجراؤها في ديسمبر 2019 ستؤثر سلبًا على الوضع السياسي. من الناحية الإيجابية، فإن انخفاض مستويات الدين الخارجي يوفر دعامة لقيمة العملة، مع استمرار انخفاض قيمة الاستهلاك خلال العامين الماضيين.

تعتبر محفظة أصول بنك البركة الجزائر ذات تركيبة محافظة، حيث أنّ نسبة كبيرة من الأصول يتم الاحتفاظ بها ضمن فئة النقد وما يوازيه (خاصةً تلك الموظفة مع بنك الجزائر)، كما إنّ حصة التمويلات منخفضة نسبيًا على الرغم من النمو القوي المشهود في السنوات القليلة الماضية. مع مراعاة المستويات المنخفضة نسبيًا لصافي انخفاض قيمة الأصول، لاحظت الوكالة التوجّهات المتزايدة لنسب انخفاض قيمة الأصول. ويعتبر التركيز المنخفض نسبيًا للتمويل وسياسات المخصصات المحافظة بمثابة أدوات تخفيف لمخاوف جودة الأصول.

أظهرت ربحية في عام 2018 البنك ارتفاعًا كبيرًا ناتجًا عن المكاسب المرتفعة في صافي حصة الدخل بالإضافة إلى الدخل الإضافي الذي ازداد بمقدار خمسة أضعاف تقريبًا مقارنة بالعام السابق على خلفية التنفيذ الفعال للوائح التنظيمية في يوليو 2017، مما يسمح للبنوك بتطبيق هامش على سعر الصرف في معاملات العملات الأجنبية. وعلى المدى القريب، تتوقع الوكالة استمرار النمو المتواصل مع الحفاظ على استقرار هوامش التمويل، وتوليد الدخل الإضافي للتعويض عن زيادة أعباء المخصصات. من ناحية أخرى، من المتوقع تحقيق مكاسب في الكفاءة مع زيادة حجم الأعمال في بيئة منخفضة التضخم ومع زيادة التوجه نحو الرقمنة.

سجلت محفظة البركة الجزائر للنمو نموًا بمعدل مرتفع نسبيًا خلال السنوات الثلاث الماضية، بينما ظلّت توزيعات أرباح الأسهم مرتفعة. ونتيجة لذلك، لم يكن توليد رأس المال الداخلي متناسبًا مع نمو مخاطر الأصول المرجحة وأوزان المخاطر بغض النظر عن مستويات الربحية الجيدة. وعلى الرغم من أنّ توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين بقيت مستقرة من حيث القيمة الاسمية، إلا أنّنا لاحظنا انخفاضًا كبيرًا في نسبة توزيعات الأرباح من أرباح العام 2018 وهو الأمر الذي سيبيح للبنك توليد رأس مال داخلي بغرض دعم النمو المزدوج في مخاطر الأصول المرجحة خلال السنتين المقبلتين.



وقد تمّ الحفاظ على درجة المضارب لبلبنك البركة الجزائري نطاق "66-70"، مما يعكس كفاية معايير المضارب حيث يتم تعريف وحماية حقوق أصحاب المصلحة المتعددين بشكل كاف. ويتطلب الإطار الوطنية لحوكمة الشركات تحديداً وتعزيزاً لمواءمة أفضل الممارسات الدولية؛ وبشكل عام، فإن حوكمة البنك مدعومة بإشراف مجموعة البركة المصرفية، ممّا يفيد البنك بشكل خاص من ناحية إدارة المخاطر. من ناحية أخرى، يؤثر عدم وجود تمثيل مستقل في مجلس الإدارة على البنية التحتية للحوكمة عامة. ويمكن للبنك تشكيل لجان أخرى من أجل تركيز الاهتمام على بعض المجالات المصرفية الرئيسية. ومن الناحية الإيجابية، لوحظ وجود هيكل تحكّم متعدّد الطبقات، وقد تمّ استجلاب أدوات جديدة لوظيفة الامتثال مؤخراً، فضلاً عن تعزيز الموارد البشرية في إدارات الرقابة. كما تعتبر جهود الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لبلبنك البركة الجزائري قوية، بينما تحتاج مستويات الشفافية لمزيد من التعزيز حتى تتماشى مع المعايير الدولية.

اجتمعت هيئة الرقابة الشرعية للبنك بمعدّل ثلاث مرات فقط سنوياً خلال العامين الماضيين وهو أدنى من الحد المنصوص عليه – أي أربعة- في ميثاق هيئة الرقابة الشرعية وهو أمر مخالف لأفضل الممارسات. ويُشار إلى قيام البنك بالفصل بين مسؤوليات وظيفتي التدقيق الشرعي والامتثال الشرعي. علاوة على ذلك، ابتداءً من هذا العام، سيخضع البنك لمراجعة خارجية لممارساته الشرعية وبذلك ستكون مجموعة البركة المصرفية ممثلة للتنظيمات المفروضة من قبل بنك البحرين المركزي، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى بيئة تحكّم أقوى فيما يتعلق بالتوافق مع الشريعة داخل البنك.

ولمزيد من المعلومات حول هذا التصنيف، يرجى التواصل معنا على [iira@iirating.com](mailto:iira@iirating.com).

## حول مجموعة البركة المصرفية

مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب ("ABG") مرخصة كبنك إسلامي في قطاع الجملة من قبل بنك البحرين المركزي ومدرجة في بورصة البحرين وناسداك دبي، وهي مجموعة مصرفية إسلامية دولية رائدة تقدّم خدماتها الفريدة في مجموعة من البلدان يبلغ عدد سكانها حوالي مليار نسمة.

تتمتع المجموعة بحضور جغرافي واسع في شكل وحدات مصرفية فرعية ومكاتب تمثيلية في 17 دولة، والتي بدورها تقدم خدماتها من خلال أكثر من 700 فرع. وتعمل مجموعة البركة المصرفية في كلّ من الأردن، مصر، تونس، البحرين، السودان، تركيا، جنوب إفريقيا، الجزائر، باكستان، لبنان، السعودية، سوريا، المغرب وألمانيا، بالإضافة إلى فرعين في العراق ومكاتب تمثيلية في إندونيسيا وليبيا.

وتقدم المجموعة وخدماتها مصرفية الأفراد، الشركات، الخزينة والاستثمار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 2,5 مليار دولار أمريكي.

تمّ تصنيف مجموعة البركة المصرفية بدرجة BBB+ (المدى الطويل) / A3 (المدى القصير) من قبل الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف. كما صنفت الوكالة مجموعة البركة المصرفية على النطاق المحلي بدرجة (bh) A2 / (bh) A+ ودرجة مضارب في نطاق 81-85، وهو أعلى مستوى بين المؤسسات المالية الإسلامية في المنطقة.